

درر الحكام شرح مجلة الأحكام

@ 637 @ لِلْمَكْفُولِ لَهُ لَزِمَتْهُ الْإِلْفُ قِرْشٍ مِنْ جَمِيعِ مَالِ

الْمُتَوَفَّى وَلَيْسَتْ هَذِهِ الْكَفَالَةُ فِي حُكْمِ الْكَفَالَةِ فِي مَرَضِ
الْمَوْتِ ، وَيُخَاصِمُ الْمَكْفُولُ لَهُ غُرْمَاءُ الْكَفِيلِ (الْهِنْدِيَّةُ فِي
الْبَابِ الثَّانِي فِي الْفَصْلِ الْخَامِسِ مِنَ الْكَفَالَةِ وَهَامِشُ
الْإِنْقِرَاطِ) . أَمَّا الْكَفَالَةُ النَّفْسِيَّةُ فَلَيْسَتْ بِمَالٍ ،
فَعَلَيْهِ لَوْ أَبْرَأَ أَحَدٌ وَهُوَ مَرِيضٌ مَرَضِ الْمَوْتِ وَارْتَهَهُ مِنْ
كَفَالَةِ بِالنَّفْسِ يَكُونُ صَحِيحًا فَلَوْ أَبْرَأَ أَجَنَبِيًّا مِنْ ذَلِكَ
صَحَّ وَلَا تُعْتَبَرُ مِنْ ثُلُثِ مَالِهِ ، كَذَلِكَ لَوْ أَبْرَأَ الْمَرِيضُ
الَّذِي تَرَكَتْهُ مُسْتَغْرَقَةً بِالدُّيُونِ آخِرَ مِنَ الْكَفَالَةِ
صَحَّ ، (الْهِنْدِيَّةُ فِي الْبَابِ الثَّانِي فِي الْفَصْلِ الثَّالِثِ) أَمَّا
إِبْرَاءُ الْمَرِيضِ أَحَدًا مِنَ الْكَفَالَةِ الْمَالِيَّةِ وَتَرَكَتْهُ
مُسْتَغْرَقَةً بِالدُّيُونِ فَلَا يَصَحُّ (اِنْطِرُ الْمَادَّةُ 1581) . * * * *
* - (الْمَادَّةُ 629) لَا يُشْتَرَطُ كَوْنُ الْمَكْفُولِ عَنْهُ عَاقِلًا وَبَالِغًا
فَتَصَحُّ الْكَفَالَةُ بِدَيْنِ الْمَجْنُونِ وَالصَّبِيِّ ، أَيْ أَنْزَهُ لَا
يُشْتَرَطُ كَوْنُ الْمَكْفُولِ عَنْهُ أَوْ الْمَكْفُولُ لَهُ عَاقِلًا وَبَالِغًا فِي
انْعِقَادِ الْكَفَالَةِ وَنَفَاذِهَا لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي هَذِهِ الْكَفَالَةِ مَا
يَضُرُّ بِالْمَكْفُولِ عَنْهُ مُطْلَقًا وَإِنْزَمًا يَكُونُ الضَّرَرُ عَلَى
الْكَفِيلِ لِأَنَّهُ إِذَا أَدَّى أَحَدٌ مَا عَلَى صَبِيٍّ مِنْ الدَّيْنِ بِمُقْتَضَى
كَفَالَتِهِ إِيَّاهُ عُدَّ مُتَبَرِّعًا بِهِ وَذَلِكَ مَا يَعُودُ بِالنَّفْعِ عَلَى
الصَّبِيِّ فَعَلَيْهِ وَكَذَا تَصَحُّ كَفَالَتُهُ بِنَفْسِ الْعَاقِلِ الْبَالِغِ
أَوْ مَالِهِ وَتَكُونُ نَافِذَةً تَصَحُّ كَفَالَتُهُ بِنَفْسِ الْمَجْنُونِ أَوْ
الصَّبِيِّ الْمَأْذُونِ أَوْ دَيْنِهِ وَتَكُونُ كَفَالَتُهُ نَافِذَةً وَيُطَالَبُ
الْكَفِيلُ بِالْمَكْفُولِ بِهِ ، وَإِذَا أَدَّى الْكَفِيلُ مَا عَلَى هَوْنٍ مِنْ
الدَّيْنِ فَلَيْسَ لَهُ الرُّجُوعُ عَلَيْهِمْ وَسَوَاءٌ فِي ذَلِكَ أَكَانَتْ
الْكَفَالَةُ بِأَمْرِهِمْ أَوْ بِدُونِ ذَلِكَ فَعَدَمُ الرُّجُوعِ مَعَ الْإِمْرِ
هُوَ لِأَنَّ إِقْرَارَ الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ لَيْسَ بِصَحِيحٍ بِمُقْتَضَى حُكْمِ
الْمَادَّةِ (1573) فَيَكُونُ الْإِمْرُ الصَّادِرُ مِنْهُمْ فِي الْكَفَالَةِ لَيْسَ

صَحِيحًا أَيْضًا أَمَّا عَدَمُ الرُّجُوعِ مَعَ عَدَمِ الْأَمْرِ بِالْكَفَالَةِ
لِأَنَّ الْكَفَالََةَ بَدُونِ الْأَمْرِ تَبْدَرُوعُ (اُنْظُرْ الْمَادَّةَ 657
وَشَرِّحَهَا) . حَتَّى لَوْ طَلَبَ أَحَدٌ شَيْئًا مِنْ صَبِيٍّ أَوْ مَجْنُونٍ
وَكَفَلَ آخَرُ الْمَجْنُونِ أَوْ الصَّبِيِّ بِنَفْسِهِ أَوْ بَدَيْنِهِ بَدُونِ
إِذْنِ الْوَلِيِّ أَوْ الْوَصِيِّ صَحَّتْ كِفَالَتُهُ وَإِذَا أَرَادَ الْكَافِلُ
تَسْلِيمَ الصَّبِيِّ فِي الْكَفَالَةِ بِالنَّفْسِ إِلَى الْمَكْفُولِ لَهُ وَكَانَتْ
الْكَفَالَةُ بِأَمْرِ الْوَصِيِّ أَوْ الْوَلِيِّ أَوْ بِأَمْرِ الصَّبِيِّ وَهُوَ
مَأْذُونٌ فَلَهُ إِحْضَارُ الصَّبِيِّ الْمَكْفُولِ عَنْهُ جَبْرًا وَيُسَلِّمُهُ إِلَى
الْمَكْفُولِ لَهُ وَإِلَّا فَلَا يَسَلِّمُهُ أَنْ يُجْبِرَ الصَّبِيُّ عَلَى الْإِحْضَارِ
وَتَسْلِيمِهِ الْمَكْفُولِ لَهُ (الْهَنْدِيَّةُ فِي الْبَابِ الْأَوَّلِ مِنْ
الْكَفَالَةِ) . وَذَلِكَ كَمَا مَرَّ فِي شَرْحِ الْمَادَّةِ (612) . كَذَلِكَ إِذَا
كَفَلَ أَحَدٌ نَفْسَ صَبِيٍّ عَلَى أَنْ يُسَلِّمَهُ فِي الْوَقْتِ الْفُلَانِيَّ
وَإِذَا لَمْ يُسَلِّمَهُ فِي الْوَقْتِ الْمَضْرُوبِ عَلَيْهِ تَسْلِيمُ مَا عَلَيْهِ
مِنْ الدِّينِ جَازَتْ كِفَالَتُهُ . وَإِذَا لَمْ يُسَلِّمِ الصَّبِيُّ ضَمِنَ
الْكَافِلُ مَا يُحْكَمُ عَلَيْهِ وَلِيَّهِ أَوْ وَصِيَّهِ . وَلَيْسَ لِلْكَافِلِ
الرُّجُوعُ عَلَى الصَّبِيِّ فِيمَا يَضُمُّهُ بِسَبَبِ ذَلِكَ . مَا لَمْ تَكُنْ
الْكَفَالَةُ بِأَمْرِ الْوَلِيِّ أَوْ الْوَصِيِّ أَوْ الصَّبِيِّ الْمَأْذُونِ
بِالتَّجَارَةِ كَمَا سَتُفَصِّلُ ذَلِكَ الْمَادَّةُ (657) (رَدُّ الْمُحْتَارِ
وَالنَّاتِجَةُ) . وَقَوْلُهُ فِي هَذِهِ الْمَادَّةِ (الْمَكْفُولُ عَنْهُ) لَيْسَ
إِحْتِرَازًا عَنْ الْمَكْفُولِ لَهُ فَكَمَا أَرَّهْ لَا يُشْتَرِطُ فِي الْمَكْفُولِ
عَنْهُ أَنْ يَكُونَ عَاقِلًا بَالِغًا فَلَيْسَ الْبُلُوغُ وَالْعَقْلُ شَرْطًا فِي
صِحَّةِ الْكَفَالَةِ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ رَحِمَهُ ۥ تَعَالَى .